

تحالفات

تقرير

دائرة الشمال الثالثة تحرج تيار المستقبل؟

(النائب فادي كرم)؟
التحالف الأكثر وضوحاً، حتى الساعة، هو بين ثلاثي تيار المردة وحرب وويليام جبران طوق. تقول مصادر نائب البترون إن «التحالف بيننا وبين فرنجية هو المسار الطبيعي». الفائدة منه أن تيار المردة، الذي يملك حثية جيدة في البترون، لن يُرشح أحداً في القضاء، لذلك نستفيد بتبادل الأصوات». لا ينطبق ذلك مثلاً على القوات اللبنانية، «حيث لا مصلحة في التحالف بينها وبين حرب، بسبب القانون الملعون». يفترض الثلاثي أن الحزب السوري القومي الاجتماعي سينضم إليه، واتكاه على أن القاعدة القومية «ترتاح أكثر لخيار فرنجية». لا تنفي مصادر الحزب القومي في الشمال ذلك، «ولكن الاحتمالات لا تزال مفتوحة أمامنا، وعلينا أن نرى إن كانت التحالفات ستكون على مستوى كل لبنان أو كل دائرة على حدة».

وحتى تحسم قيادة الروشة خيارها، يظهر أن حليف التيار الوطني الحرّ الوحيد حالياً هو تيار المستقبل. أما رئيس حركة الاستقلال ميشال معوض، الذي تعول قيادة «الوطني الحر» على تحالف معه، فهو ما زال يدرس خياراته ليحدد إن كانت مصلحته تكمن في الترشح مع العونيين أو مع القوات

«الحصار» الذي تعاني منه القوات اللبنانية في معظم الدوائر الانتخابية لا يُؤرق راحتها في الشمال الثالثة، لا يُمكن القول إنها ستخرج «متحصرة»، لكون حصتها التي تتكون حالياً من 4 نواب (من أصل 10) في دائرة زغرنا - بشري - الكورة - البترون، قد تنقلص وتختفض. ولكن، «نحن من الأقوى في هذه الدائرة، ومرتاحون لشعبتنا»، تقول مصادرهما. يتطور الكلام عن تحالف بين الكتائب والقوات، و«خبرية» أن الأخيرة ممكن أن تسحب ترشيح (أمينها العام السابق) فادي سعد في البترون لمصلحة النائب سامر سعادة، «المصر على خوض المعركة وإثبات وجوده، مهما كلف الأمر»، بحسب المعلومات. التحالف بين الحزبين، إن حصل، يعني تراجع النائب سامي الجميل عن خطابه «الثوري» السابق، ونيته تشكيل جبهة مع «المجتمع المدني»، وتحديد موقعه في وجه أحزاب السلطة المشاركة في الحكومة. مصادر القوات اللبنانية تضع ما يُحكى عن سحب ترشيح سعد «في إطار التحليل»، لأن الحوار مع حزب الكتائب «لم يصل بعد إلى هذا المستوى من النقاش».



يتحدث مكارني عن إمكانية ترشيح ابنه، مع عدم استبعاد ترشيح شخصياً (مروان طحطح)

كان الأخير، قبل أشهر، يؤكد لسائله أنه قرّر اعتزال العمل السياسي، وسيترك الخيار لقاعدته الشعبية حتى تختار من تريد. ولكن، خلال فترة الأعياد، تبدل خطاب مكارني. بدأ يقول أمام زواره إنه يبحث في إمكانية ترشيح ابنه إلى النيابة، أما الأوساط السياسية في الشمال، «الصديقة» لنائب رئيس مجلس النواب، فلا تستبعد أن يترشح شخصياً. «مناورة» مكارني، تشمل

التصويت ضدّ مُرشح التيار العوني جورج عطالله. الأمر نفسه ينطبق على تيار المستقبل، الذي قد يجد نفسه مُحرجاً بين ما يُحكي عن وعد قومه لفرنجية بدعمه في الانتخابات النيابية، وبين التحالف الوثيق بينه وبين العونيين. وبحسب معلومات «الأخبار»، لا يستسيغ تيار المردة كثيراً «قصة توزيع الأصوات، لأنه لا يمكن أن يكون المستقبل حليفاً لأحد الطرفين في قضاء، وخصماً في قضاء آخر. وثانياً، لأن ذلك سيفقد الكتلة الناجحة السنية (نحو 22 ألف ناخب في أفضية الدائرة) قيمتها المؤثرة». ومن المتوقع أن يكون أحد شروط القوى التي قد يتحالف معها تيار المستقبل، عدم تقسيم أصواته بينها وبين منافسيها.

تقول مصادر تيار المستقبل إنه «حريص على التحالف بين الطرفين (العوني والمردة). الحديث عن توزيع الأصوات وسيناريوهات انتخابية، هو على مستوى الماكينات وليس القيادة، التي ستبدأ البحث في خياراتها هذا الشهر». والأولوية هي «العقد تحالف ثلاثي: المستقبل - التيار العوني - تيار المردة». أما بالنسبة إلى القوات اللبنانية، «فالأمر مرهون بنتائج الحوار بين الوزيرين غطاس حوري وملحم رياشي».

العلاقة السيئة بين العونيين والمردة، لن تكون «الإحراج» الوحيد الذي سيواجه تيار المستقبل في «الشمال الثالثة»، تُضاف إليها قضية النائب فريد مكارني.

تنتظر دائرة الشمال الثالثة منتصف كانون الثاني للبدء بحسم عدد من المعطيات: المرشحين، التحالفات... المعركة ستكون صعبة ومعقدة في دائرة تظهر أكثر فأكثر الخلاف داخل «ضريف» 8 آذار - التيار الوطني الحر. هقالبك ترسيخ التقارب بين حزبي الكتائب والقوات اللبنانية

ليا القرني

الانتخابات النيابية مصيرية في دائرة الشمال الثالثة (بشري - زغرنا - الكورة - البترون). هي دائرة «المرشحين إلى رئاسة الجمهورية»، التي ستحدّد «الزعامة المارونية» (تضم أكبر عدد من الموارنة ويبلغ عددهم 162 ألف ناخب مُسجل، مقابل 132 ألف ناخب في كسروان - جبيل). كل حزب سياسي وشخصية فيها، تخوض معركة «إثبات الوجود». الصورة في الشمال الثالثة، لناحية التحالفات وتوجه الناخبين، غير واضحة كلياً. ولكن، يُمكن القول إنها دائرة انتخابية جديدة تُعزّز فرص التحالف الانتخابي بين حزب الكتائب والقوات اللبنانية، والتقارب بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل، مقابل التشتت الذي سيصيب أحزاب فريق 8 آذار. فحتى الساعة، وعلى الرغم من الحلفاء ليردم الهوة بين النائب سليمان فرنجة والوزير جبران باسيل، لا يزال تيار المردة يستبعد إجراء أي مصالحة تؤدي إلى تحالف بينه وبين التيار العوني قبل تاريخ 6 أيار. الاختبار سيشمل أيضاً الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي عليه أن يحسم موقعه: مع باسيل الذي قد ينسج معه تحالفاً على مستوى كل لبنان، أم مع فرنجية الحليف التاريخي والأقرب سياسياً واستراتيجياً وشعبياً؟ وهناك حزب الله والأصوات التي يمون عليها (يبلغ عدد الناخبين الشيعة في الكورة 1202 شخصاً، و1034 في البترون)، ومن المرجح أن يوزعها بين الحليفين. ولكن هذا الخيار سيف ذو حدين: دعم باسيل في البترون يعني الوقوف ضدّ لائحة فرنجية، ودعم مُرشح الأخير في الكورة يعني

للسعودية لإعادة تكوين جبهة معارضة لحزب الله، لا يبدو حتى الآن أن معالمها واضحة.

لكن الوقت لم يعد مفتوحاً لجميع الذين يعملون على خط بناء تحالفات ترسم خريطة المستقبل، بما يتعدى تذليل العقبات السياسية الطارئة كمثل ما يحصل اليوم بين حلفي حزب الله، حول مرسوم الأقدمية. فقانون الانتخاب الجديد فرض في مادته الـ 52 على المرشحين أن ينظموا في لوائح قبل أربعين يوماً كحد أقصى من موعد الانتخابات. (في العراق تنتهي مهلة تسجيل التحالفات في 7 كانون الثاني الجاري بحسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات). وهذا يعني أن أمام القوى السياسية مهلة أقصاها ثمانون يوماً للإعلان عن التحالفات وتشكيل اللوائح، بما يحتم عليها مع كل المتوجبات الأخرى المتعلقة بالإعلان الانتخابي، تسريع عملية التحضير لخوض المعركة. وفيما كانت شخصيات سياسية معنية تتحدث عن أن معالم التحالفات الأولية قد تبدأ بالظهور مع بداية شباط، جاء الشرح السياسي بين المستقبل وحلفائه في قوى 14 آذار، وفي مقدمهم القوات اللبنانية، وبين القوات والتيار الوطني الحر، على خلفية الأزمات مع الرياض، وازمات الثقة بين العهد والتيار الوطني والرئيس نبيه بري، ليعتبر المواعيد ومعها التحالفات. وقد ظهرت الحاجة إلى جهد مضاعف لصياغتها على قواعد جديدة قبل الانصراف إلى وضعها أمام الناخبين الذين يقترعون وفق قانون نسبي جديد عليهم، علماً بأن الوقت داهم لتذليل الخلافات السياسية المستجدة قبل الشروع في وضع أسماء المرشحين على الطاولة. ورغم أن الماكينات الانتخابية بدأت عملها منذ أشهر قليلة، في لبنان ودول الانتشار، كما مراكز الاستطلاع والإحصاءات، وتسير عمليات غريزة أسماء المرشحين داخل الأحزاب والتيارات، إلا أن الجانب الأساسي الذي لا يزال يشغل بال معظم القوى السياسية يبقى التمويل المالي. وعلى هذا الجانب الحساس يتعلق جزء أساسي من العملية الانتخابية، كما دور العوامل الإقليمية في تأمينه لتحديد مسار التحالفات والمعركة برمتها.

مصادر تيار المستقبل: الأولوية هي لتحالف المستقبل - التيار العوني - المردة

أيضاً الطرف الذي سيتحالف معه: فهل يبقى صديقاً وشريكاً لآل الحريري، ويقبل التحالف مع التيار العوني رغم مجاهرته بموقفه السلبي من الأخير؟ أم تنجح المفاوضات بينه وبين تيار المردة والنائب بطرس حرب، وينضم إلى لائحتهما؟ أم يتماهى مع خيار أكثرية قاعدته الشعبية القريب من القوات اللبنانية، ويكون حليف القوات اللبنانية التي لديها مُرشح في الكورة

المنية الأسهل للتيار الأزرق

لمنطقة المنية مقعد واحد في المجلس النيابي، وهي جزء من دائرة الشمال الثانية التي تضمها إلى الضنية (مقعدان) وطرابلس (8 مقاعد). وتعد معركة المستقبل في المنية الأسهل، مقارنة بباقي الدوائر، بسبب عدم وجود أكثر من مقعد واحد فيها، ما يجعل الاقتراع فيها أقرب إلى الأكثرية في ظل الصوت التفضيلي. وبحسب استطلاعات الرأي المختلفة، من شبه المستحيل تجاوز مرشّح تيار المستقبل في هذه الدائرة. وجرى تهريب جعل المنية دائرة منفصلة عن الضنية في المجلس النيابي، وهو ما لم يتنّه له معظم طابخي قانون الانتخابات من خارج تيار المستقبل، أو على الأقل هذا ما يزعمونه.



كوادر المستقبل في المنية يسلمون بان التغيير مستبعد (مروان طحطح)

وأن «المعركة الانتخابية في المنية ستكون دقيقة. ولكن في ظل القانون الجديد، أصبح المطلوب التعويل على شعبية المرشح وقوته، بعدما ولّى زمن المحادل الانتخابية، ودخلنا عالم النسبية والصوت التفضيلي. وبالنهاية أهالي المنية هم من سيحددون نائبيهم».

يبقى السؤال المطروح اليوم من قبل أهالي المنية، هل سيشهد قضاء المنية الضنية مفاجات تؤدي إلى تغيير في نوابه الثلاثة؟ وإذا لم يقدم تيار المستقبل على طرح أسماء بديلة، هل تتمكن الجهات السياسية الأخرى من فرض نفسها على الساحة الانتخابية للوصول إلى التغيير؟ أم أن سير المعركة سيكون كما يرسمه تيار المستقبل؟

حال عدم تبنيه من قبل الأخير. بعض كوادر المستقبل في المنية باتوا يسلمون بأن التغيير لم يعد محتملاً، وبأن «الاستسلام» لقرار الرئيس الحريري صار أمراً واقعاً. ويقول هؤلاء إن رئيس الحكومة حريص على إعادة ترشيح الخير لأسباب عدة، أولاً عدم فتح باب الصراعات بين عائلات المنطقة ومع من يطرحون أنفسهم لخلافة الخير، وثانياً إثبات الخير في كل حدث سياسي، بدءاً من إعلان الرئيس الحريري تبني ترشيح العماد ميشال عون، وصولاً إلى استقالته الإجبارية في السعودية، ووقوفه في الخط الداعم له. من جهته، يؤكد الخير لـ «الأخبار» أن الانتخابات المقبلة حساسة،

في المنية